

## الاتفاقيات التجارية كأداة لتنشيط التجارة والتقليل من حدة الفقر دراسة حالة: بريكس-إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

### Trade agreements: a tool to stimulate trade and contribute effectively to poverty alleviation BRICS - Sub-Saharan Africa

د. ليندة رزقي<sup>1\*</sup> ، د. مونية بن عربية<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)

<sup>2</sup> جامعة محمد الشريف مساعدي-سوق أهراس (الجزائر)

**ملخص:** تسعى مختلف الدول والمؤسسات العالمية إلى التقليل من نسبة الفقر وتحقيق هدف الألفية المتمثل في إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030، إذ تختلف معدلات الفقر من دولة إلى أخرى نظرا للعديد من العوامل وخصوصية كل بلد، لهذا تحاول دول عدة التقليل من معدلات الفقر بما يتبع سياسات وإصلاحات اقتصادية قد تكون ناجعة وقد تكون لها نتائج عكسية في غياب الرقابة والمتابعة الجادة في تطبيقها أو عدم وجود رؤية شاملة وواضحة وإستراتيجية مسطرة.

الاتفاقيات التجارية واحدة من الأدوات الناجعة لتنشيط التجارة ومحرك للنمو الاقتصادي والمساهمة بشكل فعال في تخفيف حدة الفقر نظرا لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للدول المتعاقدة وجوانبها الايجابية المتضمنة تحقيق المقصد المتمثل في التخفيف من أعداد الفقراء، تماشيا مع هذا أخذنا في دراستنا مجموعة البريكس (BRICS) المتكونة من خمس دول ناشئة كبرى (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا) تمثل قوة اقتصادية صاعدة مبرزين مدى قدرة التكتل على عقد اتفاقيات مع إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الاستثمار في مختلف موارد المنطقة ونقل التكنولوجيا، تسويق منتجات التكتل، توظيف اليد العاملة أي مصالح متبادلة ومنه الوصول إلى مستوى معيشي أحسن بالنسبة لدول إفريقيا.

**الكلمات المفتاح:** فقر- اتفاقيات تجارية- تكتل البريكس- إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

**تصنيف JEL:** I32 ؛ F130 ؛ F150 ؛ F150

**Abstract:** The different countries and international institutions seek to reduce poverty as much as possible and achieve the Millennium goal of ending extreme poverty by 2030. Accordingly, poverty rates vary from one country to another because of many factors and the specificity of each country. Thus, many countries try to reduce their poverty rates by setting a variety of economic policies and reforms that may be effective and have adverse effects in the absence of monitoring and serious follow-up to apply them, or the absence of a comprehensive clear vision or an effective strategy.

Trade agreements are one of the most effective tools to stimulate trade and increase economic growth and contribute effectively to poverty alleviation due to their economic and social importance for the contracting States and their positive aspects that aim to reduce the poverty alleviation target. Thus, in the current study we have chosen the BRICS, a group of five major emerging countries representing an emerging economic power, highlighting to what extent can this bloc conclude agreements with sub-Saharan Africa, invest in various resources of the region and transfer technology, promoting for the bloc products, in addition to the employment of labor, in other words: mutual interests, in order to reach a better standard of living for African countries.

**Keywords:** Poverty; Trade Agreements; BRICS; Sub-Saharan Africa

**Jel Classification Codes:** I32 ; F130 ; F150 ; F150

**I - تمهيد :**

تخطى مشكلة الفقر باهتمام دولي كبير حيث تسعى مختلف الدول والمنظمات الدولية العالمية إلى وضع استراتيجيات وسياسات تحد من زيادة معدلات الفقر تنطلق من معرفة مواطن الظاهرة مسبباتها أبعادها ومؤشراتها، إذ ركزت الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة على تحسين ظروف العيش من جميع النواحي، أما فيما يتعلق بالقضاء أو التخفيف من حدة الفقر فكان الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة هو القضاء على الفقر فيما ركز الهدف الثاني على القضاء التام على الجوع، وكانت مشكلة الفقر ضمنية في باقي الأهداف (الصحة الجيدة، التعليم الجيد، المساواة، المياه النظيفة، العمل اللائق،...)، أما موضوع الهدف الأخير هو عقد الشراكات لتحقيق الأهداف السابقة الذكر حيث لا يمكن تحقيق الأهداف الست عشر للألفية إلا بتجسيد شراكة والتعاون الدولي من مساعدات معونات تشجيع النمو والتجارة والاستثمار وهذا ما سنركز عليه في ورقتنا البحثية هذه وسنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

" ما هو دور الاتفاقيات التجارية لتكتل بريكس في تنشيط التجارة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والتقليل من الفقر في هذه المناطق؟

**- أهداف الدراسة:** الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على الدور الذي يلعبه الشركاء الجدد في التنمية -تكتل البريكس-، وما تمتلك دوله مجتمعة من قدرات اقتصادية وإبراز أهمية عقد اتفاقيات تجارية تساعد في تحقيق النمو في دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

نحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال أربع محاور كما يلي:

**المحور الأول:** ضبط لمفهوم ظاهرة الفقر.

**المحور الثاني:** الاتفاقيات التجارية.

**المحور الثالث:** تكتل بريكس BRICS

**المحور الرابع:** اتفاقيات بريكس-إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

**II - المحور الأول: ضبط لمفهوم ظاهرة الفقر****❖ تعريف الفقر:**

كما ذكرنا سابقا القضاء على الفقر المدقع أو انتشار أكبر عدد ممكن من سكان الأرض من براثن الفقر أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية اليوم فقد ورد في الهدف الأول للتنمية المستدامة أنه "على الرغم من أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع انخفض إلى أكثر من النصف بين عامي 1990 و 2015 من 1,9 بليون نسمة إلى 836 مليون نسمة، فإن الكثيرين لا يزالون يكافحون من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وعلى الصعيد العالمي مازال أكثر من 800 مليون شخص يعيشون على أقل من 1,25 دولار في اليوم، وكثير منهم يفتقرون إلى الغذاء الكافي ومياه الشرب النظيفة والصرف الصحي"<sup>1</sup> في حين حددت الأمم المتحدة 1,9 دولار أمريكي في اليوم.

فقد عرفت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفقر على أنه "ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمّن من الموارد، والمقدّرات والخيارات، والأمن والقوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق للحياة وغيرها من الحقوق المدنية، والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية".<sup>2</sup>

الفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية والنحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة إلى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات<sup>3</sup> ومنه أمكن اتخاذها كأبعاد لقياس مستويات الفقر في أي منطقة.

### III- المحور الثاني: الاتفاقيات التجارية

نحاول في هذا المحور إعطاء تعريف واضح للاتفاقيات التجارية ومختلف أشكالها.

1. تعريف الاتفاقيات التجارية: "هي سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول، بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض".<sup>4</sup>

ومنه فإن الاتفاقيات التجارية تأخذ أشكالا عدة فقد تكون اتفاقية تكامل بمختلف درجاته وقد تكون اتفاقية شراكة أو اتفاقية تعاون واستثمار حسب حاجة كل دول ووفق معايير يحددها الأطراف المعنيون بالاتفاق تخص نشاطات مختلفة سواء كانت إنتاجية أو استخراجية أو خدمية، تعنى بإنشاء مشروعات جديدة أو تطوير مشروعات قائمة وزيادة طاقتها الإنتاجية وتطويرها ويمكن أن يتعداها إلى جوانب اجتماعية ثقافية ....

مثلا اتفاقيات الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي كانت بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وإنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل. تلك الاتفاقية لا تنحصر على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب بل تشمل كذلك جوانب اقتصادية (فرع تجاري، تعاون اقتصادي و مالي، تدفقات استثمارية) وجوانب سياسية و اجتماعية و ثقافية ضرورية لتنمية مستدامة.<sup>5</sup>

2. أشكال الاتفاقيات التجارية: من أهم أشكال الاتفاقيات التجارية التكامل الاقتصادي بمختلف درجاته نوضحها فيما يلي:

#### أ. منطقة التجارة التفضيلية:<sup>6</sup>

من أجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر ، تقوم هذه الأخيرة بإقامة منطقة تجارة تفضيلية، والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية ، مع الحفاظ أو الزيادة في العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل ، ومن أمثلة النوع من الاتفاقيات التجارية التفضيلية العوائق التي تفرضها الدول الأوروبية على وارداتها من الدول النامية وبهذا الخصوص نوضح النقاط التالية :

❖ تقتصر هذه الدرجة التكاملية على مجرد تخفيض العقوبات الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها كليا.

❖ تنصب هذه المعاملة التفضيلية الجمركية على الشق السلعي للتجارة الإقليمية بين مجموعة الدول الأعضاء في منطقة التفضيل ولكنها لا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية بين هذه الدول.

يلاحظ أن الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمركية تحتفظ بحق صياغة وتحديد نمط سياساتها في المجالات الجمركية وغير الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص .

**ب. منطقة التجارة الحرة :**

هي ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي وتعرف كما يلي: <sup>7</sup> "منطقة التجارة الحرة هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبه تحرير التجارة فيها بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية إزاء الدول خارج المنطقة وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة"، وتهدف منطقة التجارة الحرة إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفه جمركية اتجاه بقية دول العالم، أي أن كل دولة مشتركة لها الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة التكاملية وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتنوع التجارة. ومنطقة التجارة الحرة يمكن اعتبارها أبسط الصيغ في أي مشروع تكاملي فهي تمهد للانطلاق إلى مراحل أكثر تقدماً في درجات التكامل الاقتصادي. كما أنها لا تثير بين دولتين أو أكثر على مستوى الإقليم أي تعقيدات فنية أو قانونية في التطبيق، ومن أبرز مناطق التجارة الحرة في العصر الحديث منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا).<sup>8</sup>

**ج. الإتحاد الجمركي:**

في هذه المرحلة يتم إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية وفي هذه النقطة يلتقي الإتحاد الجمركي بمنطقة التجارة الحرة إضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم أو التعريفات الجمركية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليمياً جمركياً واحداً، كما أن الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي ليس لها حرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الإتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول، والهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريفات الجمركية الموحدة وزيادة المركز التنافسي للدول السابقة، وفي غالب الأحوال تكون الاتحادات الجمركية أكثر كفاءة من درجات التكامل الاقتصادي وتسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر ولكنها أيضاً تحتاج إلى تنظيم أكثر ووضع قيود أوثق على سياسات وسيادات الدول الأعضاء.<sup>9</sup>

**د. السوق المشتركة:**

في هذه الدرجة الأكثر تقدماً يتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعريفات الجمركية إزاء العالم الخارجي، وإلغاء كذلك القيود على حركة انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء، فيتم دمج أسواق السلع والخدمات ودمج أسواق عناصر الإنتاج وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة، مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال والعمل الماهر نحو الأقاليم المتقدمة في الإتحاد، كذلك فإن حرية انتقال المنتوجات تفيد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في الأقاليم الفقيرة وما يترتب عنها من زيادة مدى التفاوت في مستويات المعيشة بين هذه الأقاليم، وتعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول إلى وحدة اقتصادية وسياسية كاملة ذات طبيعة فدرالية.<sup>10</sup>

**هـ. الوحدة الاقتصادية:**

في هذه الدرجة التكاملية لا يقتصر الأمر على إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات وحركات عناصر الإنتاج، بل يشمل السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وذلك بغرض إقامة هيكل متكامل، وإزالة التباين في تلك السياسات بين الدول الأعضاء.<sup>11</sup>

## و. الإتحاد النقدي :

قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر فيتم هنا إلغاء كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع و عناصر الإنتاج بين الدول ويقوم عمل هذا الإتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة ، وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري و الاستثماري، وزيادة التخصص الإقليمي و التكامل بين اقتصاديات دول الإتحاد مثل : الإتحاد النقدي الأوروبي.<sup>12</sup>

## ز. الإتحاد الاقتصادي التام:

وهنا تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كإقتصاد واحد وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الإتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة فإنه يمكن في ظل هذا الإتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخل الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية وغالبا ما يجمع هذا النوع من الإتحاد الاقتصادي التام بين الوحدة الاقتصادية و الوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه ، كما يمكن القول أنه في الإتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية و الضريبية والتجارية والاجتماعية و غيرها ، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات.<sup>13</sup>

كذلك يمكن أن تأخذ الاتفاقيات التجارية شكل التعاون الاقتصادي الذي يرمي إلى تحقيق منفعة اقتصادية مشتركة عن طريق تبادل منح التيسيرات اللازمة لتيسير و تشجيع التبادل التجاري والاقتصادي بين دولتين أو أكثر على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، أو وفقا لما يتم الاتفاق عليه أو في إطار التعاون الاقتصادي تحتفظ الوحدات الاقتصادية المكونة للدول المتعاونة اقتصاديا بخصائصها المتميزة واستقلاليتها ، وفي الغالب يتم توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي بين عدد من الدول ويتم فيها تحديد مجالات التعاون الاقتصادي ومدة هذه الاتفاقية والتسهيلات التي تقدمها كل دولة وغير ذلك من الأمور التي تتضمنها الاتفاقية، فأبرز ما يميّز التعاون الاقتصادي انه يقوم على أساس تحقيق منافع مشتركة وبصورة متناسبة مع جميع أطراف التعاون التي تقف على قدم المساواة في علاقتها.<sup>14</sup>

## 3. أهمية الاتفاقيات التجارية: تتمثل أهمية الاتفاقيات التجارية في:

- ✓ أصبحت الاتفاقيات التجارية لب أي أجنحة اقتصادية، فمعظم دول العالم تحاول عقد اتفاقيات مع دول أخرى من أجل تطوير تجارتها والاستفادة من المزايا المترتبة على هذه الاتفاقيات.
- ✓ السعي إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الاقتصادية الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة التجارية القائمة بالنسبة للدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول النامية فهي تسعى من خلال هذه الاتفاقيات إلى تسهيل تدفق التجارة وتنمية صناعات جديدة، من خلال التنسيق للاستفادة من اقتصاديات الحجم.
- ✓ امتيازات جديدة بالنسبة للدول المتعاقدة وضمن أسواق لتصريف المنتجات

## IV- المحور الثالث: تكتل بريكس BRICS

سعى لتطوير اقتصادها وضمان مكانة اقتصادية عالميا اجتمعت خمس دول من مختلف قارات العالم لتشكّل تكتل اقتصادي جديد منافس للتكتلات السابقة، إذ يشير مصطلح بريكس BRICS إلى البلدان: " البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا، والتي تمثل مجتمعة أكثر من 40% من سكان العالم، و 27% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتحتل خمسة دول هذه 26% من أراضي العالم".<sup>15</sup>

## 1. تطور تجمع دول بريكس:

ظهرت تسمية "بريك" في نوفمبر 2001، حيث عبّر كبير اقتصادي البنك الاستثماري الأمريكي (غولدمان ساكس) جيم أونيل لأول مرة عن رأيه بأن اقتصاديات البرازيل وروسيا والصين والهند سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وعلى اقتصاديات الدول السبع الكبرى في منتصف القرن، وقد استخدم أونيل مصطلح بريك كرمز لانتقال ثقل الاقتصاد العالمي بعيدا عن مجموعة الدول السبعة الاقتصادية -حتى ذلك الحين- وهي: الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان، باتجاه دول العالم النامي بزعامة الصين والهند والبرازيل وروسيا.<sup>16</sup>

وبعد سبع سنوات فقط اندلعت الأزمة المالية العالمية التي أكدت افتراض أونيل، فقد تغلبت بلدان بريك على الركود وأصبحت تنمو بسرعة وأصبح البعض يتنبأ بزعامة بريك العالمية نحو سنة 2030 فدول هذه المجموعة هي دول كبيرة ومهمة في العالم من حيث: عدد السكان (الصين 1,3 مليار نسمة، الهند 1,2 مليار نسمة، البرازيل 193 مليون نسمة، روسيا 140 مليون نسمة، جنوب إفريقيا 49 مليون نسمة) والمساحة الجغرافية والثروات الطبيعية الهائلة، والطاقة الإنتاجية القوية كما تستحوذ على نسبة كبيرة من التجارة العالمية ونسبة مساهمة لا بأس بها من إجمالي النمو الاقتصادي العالمي.<sup>17</sup>

## 2. عن تجمع بريكس:

يضم تجمع بريكس خمس دول هي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، ويُعد منتدى بريكس منظمة دولية مستقلة تعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول المنضوية بعضويته، وتمثل البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا ما يقرب من ربع الاقتصاد العالمي وساهمت بأكثر من نصف النمو العالمي في عام 2016، وتنتج تلك الدول 30% من ما يحتاجه العالم من السلع والمنتجات فيما يمثل تعداد مواطنيها أكثر من 40% من تعداد العالم، تبنت دول البريكس العديد من المبادرات لدعم التعاون فيما بينها في المجالات المختلفة، منها تأسيس بنك للتنمية برأسمال 100 مليار دولار لتمويل مشاريع التنمية في الدول الأعضاء. وربما كان أهم الإشارات إلى أهمية بريكس للاقتصاد العالمي نصيبها من احتياطات العملة الأجنبية، وتمثل مجموعة بريكس أكبر اقتصادات خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.<sup>18</sup>

3. تحديات تجمع بريكس: يواجه تجمع بريكس العديد من التحديات وهي<sup>19</sup>:

## ● التحديات الداخلية:

- ✓ الاختلاف في السياسات الاقتصادية التي تنتهجها البلدان المشاركة في المجموعة
- ✓ التباينات في السياسات المالية، التي تتبعها كل دولة حسب ظروفها الخاصة.
- ✓ تداخل أنظمة اقتصادية عدة ذات أحجام متفاوتة، وأسعار عملات متفاوتة في نظام اقتصادي واحد.

## ● التحديات الخارجية:

- ✓ غياب مؤسسات تضمن هوية تجمع بريكس، تكون محل استقطاب دولي.

- ✓ حركة التدفقات المالية لدول التجمع، لا تزال مرتبطة بالاقتصاديات القديمة.
- ✓ إعادة النظر في هيكل النظام المالي العالمي، وتحويل البنك وصندوق النقد الدولي إلى مؤسسة جميع أعضاء المجتمع

الدولي

4. أهداف تكتل بريكس: تتلخص الأهداف المشتركة لتجمع بريكس فيما يلي:

- الإفلات من سيطرة الدولار الأمريكي، ودوره كعملة عالمية في التجارة الدولية.
- بعث توازن في الاقتصاد العالمي، متحرر من تذبذب البورصات الدولية والمضاربة على المقومات الأساسية لاقتصاد الدول الصاعدة والنامية على حد سواء.
- إنشاء مؤسسات مالية موازية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، التي تهتم بالتنمية المستدامة في العالم الثالث، وتحمي مصالح دول التجمع، عبر استقرار سعر الصرف بين عملاقتها.
- حماية قيمة الأصول لدول التجمع من المخاطر الخارجية، ومن الأخطار الكبيرة على الاقتصاد العالمي، التي يتسبب فيها النظام المالي العالمي.<sup>20</sup>

## V- المحور الرابع: اتفاقيات البريكس - إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

لقد أدى النمو الاقتصادي السريع في بلدان مثل الصين والهند إلى رفع الملايين من براثن الفقر، ولكن التقدم كان متفاوتاً، إذ كان التقدم محدوداً في مناطق أخرى مثل جنوب آسيا وجنوب الصحراء الكبرى اللتان تمثلان معا 80 في المائة من الذين يعيشون في فقر مدقع كذلك تشير التهديدات الجديدة الناجمة عن تغير المناخ وازدياد الصراعات وانعدام الأمن الغذائي إلى الحاجة إلى مزيد من العمل لإخراج الناس من براثن الفقر.<sup>21</sup>

لهذا ركزت أهداف التنمية المستدامة في هدفها السابع عشر على عقد الشراكات لتحقيق الأهداف فكان ملخص الهدف: "إن

العالم اليوم أكثر ترابطاً من أي وقت مضى، ويعد تحسين فرص الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة وسيلة هامة لتبادل الأفكار وتعزيز الابتكار، كذلك فإن تنسيق السياسات لمساعدة البلدان النامية على إدارة ديونها، فضلاً عن تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً، أمر حيوي لتحقيق النمو والتنمية المستدامين، وتسعى أهداف التنمية المستدامة إلى تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب من خلال دعم الخطط الوطنية الرامية لتحقيق جميع الأهداف، ويشكل تعزيز التجارة الدولية ومساعدة البلدان النامية على زيادة صادراتها جزءاً من تحقيق نظام تجاري عالمي قائم على قواعد ومنصفة يكون عادلاً ومفتوحاً ومفيداً للجميع".<sup>22</sup>

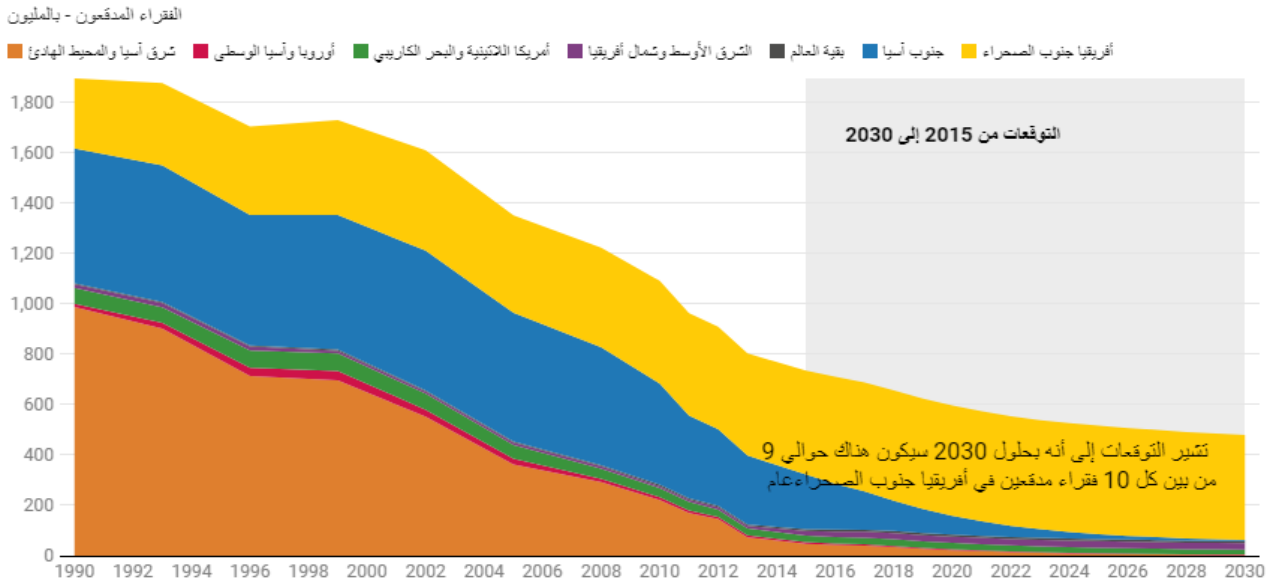
تتمثل أهم مقاصد هذا الهدف في:<sup>23</sup>

- ❖ مساعدة البلدان النامية وتقديم الدعم الدولي لها.
- ❖ مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بما لإخراجها من حالة المديونية الحرجة.
- ❖ تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها.
- ❖ تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها وتعميمها ونشرها إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية،

- ❖ تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف.
- ❖ تحقيق التنفيذ المناسب للتوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة،
- ❖ تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفاءة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات أقل البلدان نمواً شفافة وبسيطة، وكفاءة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق.
- ❖ تشجيع الاستثمارات في البلدان النامية.

من خلال ما سبق تتضح أهمية عقد اتفاقيات تجارية بين الاقتصاديات المتقدمة والدول الفقيرة لذلك نحاول إبراز هذه الأهمية باسقاطها على دول البريكس ودول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فتوقعات البنك الدولي تشير إلى أن أعداد الذين يعانون من الفقر المدقع في العالم في تناقص مستمر عكس إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كما هو موضح في الشكل التالي:

### الشكل رقم(1): أعداد الذين يعانون من الفقر المدقع في العالم حسب المناطق



المصدر: البنك الدولي <https://www.albankaldawli.org/ar/understanding-poverty>

بقاء أكبر حصة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء إنما يتعلق مباشرة بعدم تفوق معدل النمو الاقتصادي على معدل الزيادة في السكان ، وحينما تكون بلدان بكاملها تعيش أساسا في حالة من الفقر، فإن المدخرات المحلية والاستثمارات تكون منخفضة، ويكون هناك قصور في توفير الخدمات العامة مثل التعليم والصحة، والإدارة الكفأة والعادلة للأسواق، أو للقانون والنظام. ويظل هيكل الاقتصاد محصورا في أنشطة المحافظة على البقاء، وتنحسر القدرة على الانتعاش من الصدمات المناخية أو الخارجية إلى أدنى حد لها.<sup>24</sup>

وكانت معظم تدفقات الأموال إلى أقل البلدان نمواً في شكل المساعدة الإنمائية الرسمية بالنظر إلى أن تلك البلدان لا تجتذب إلا قدرا ضئيلا من الاستثمار الخاص ومع ذلك فحتى مع وجود هذه المساعدة كانت معدلات الاستثمار في تلك البلدان منخفضة بالمقارنة مع البلدان النامية ذات النمو المتسارع، ويتطلب الحد من الفقر الجمع بين عدة أمور وهي زيادة المعونة، وتحقيق المزيد من الخفض الصارم في نفقات خدمة الديون، وزيادة فرص الحصول على موارد التمويل الدولي الخاصة، وحدوث انتعاش في المدخرات المحلية.<sup>25</sup> هذا يتطلب

تكثف جهود الجميع من حكومات ومنظمات دولية وتكامل بين مختلف الدول، أخذنا في هذا السياق مسلك جد هام لخلق تنمية بهذه المنطقة والتقليل من حدة الفقر إلا وهو الاتفاقيات التجارية بين دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ودول مجموعة بريكس.

تعتبر دول بريكس من الاقتصاديات الناشئة وقوة اقتصادية صاعدة منافسة لأكبر الاقتصاديات في العالم، ناتجها الاجمالي يمثل نسبة كبيرة من الناتج الاجمالي العالمي، وهي دول ذو اقتصاد نشط وسريع مما أدى إلى زيادة الطلب في هذه البلدان هذا يستوجب استثمارات تغذي اقتصادياتها، وأسواق لتصرف منتجاتها، ومصادر لطاقات نظيفة أقل تكلفة وأكثر أمانا، إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سوق واعدة ومصدر مهم لاحتياجات دول التكتل فضلا عن الجوانب الايجابية للاتفاقيات التجارية بين دول بريكس ودول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الشكل التالي يبين مدى التقارب الجغرافي والموقع الاستراتيجي لهذه الدول.

### الشكل رقم(2): صورة توضح الموقع الجغرافي لمجموعة BRICS وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى



المصدر: من إعداد الباحثين

### العلاقات التجارية بريكس-إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى:

كما ذكر في تقرير التنموي البشرية الصادر الأمم المتحدة أن بلدان نامية عديدة تتحول إلى أقطاب للنمو ومحركات للاتصال ولبناء علاقات جديدة، ففتح الفرص لأقل البلدان نموا في الجنوب للحاق بركب التطور وصولا إلى عالم أكثر توازنا، ومكان عالم قلبه من البلدان الصناعية، وأطرافه من أقل البلدان نموا، تنشأ اليوم بيئة جديدة أكثر تشعبا وأكثر حراكا، وتعيد بلدان الجنوب تشكيل القواعد والممارسات العالمية في التجارة والتمويل والملكية الفكرية وتضع ترتيبات جديدة، وتنشئ مؤسسات وشراكات جديدة.<sup>26</sup>

وشكلت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي أو القروض الموجهة للتنمية إلى إفريقيا جنوب الصحراء، باستثناء جنوب إفريقيا، نسب لا بأس بها من دول بريكس إذ تعتبر الصين والهند والبرازيل من أكثر الجهات فعالية في تقديم المساعدات الإنمائية للمنطقة وكمثال على ذلك:

كانت مساهمة الشركاء الجدد في زامبيا (البرازيل، الصين، الهند) في مجموع تمويل التنمية ضئيلة، فمن أصل ثلاث مليارات دولار من المنح والقروض الممنوحة للبلد في الفترة من 2006 إلى 2009 لم تتجاوز المبالغ المدفوعة من البرازيل، الصين والهند نسبة 3%، وفي نوفمبر 2009، أعلنت الصين وزامبيا أن الصين ستقدم قرضاً ميسراً بقيمة مليار دولار على دفعات لزامبيا لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعادل قيمة هذا القرض 40% من مجموع رصيد الدين الخارجي العام على زامبيا، وفي 2010 قدم البنك الصيني للاستيراد والتصدير قرضاً بقيمة 57,8 مليون دولار إلى زامبيا للتزود بتسعة مستشفيات نقالة، وأعلنت الهند أيضاً فتح ائتمان بقيمة 75 مليون دولار يليه ائتمان آخر بقيمة 50 مليون دولار لتمويل مشروع الطاقة الكهرومائية، واستثمرت البرازيل مبالغ كبيرة في معدات التعدين بمناجم تديرها شركة هندية، كما تقوم شركة برازيلية كبيرة للتعدين في مشروع مشترك مع شركة من جنوب إفريقيا بالتنقيب عن النحاس والتعدين في زامبيا، كما وقعت البرازيل وزامبيا على اتفاقيات تعاون فني في قطاعي الماشية والصحة.<sup>27</sup>

احتلت الصين المرتبة الأولى بين دول بريكس في تجارتها مع دول القارة الأفريقية (60 بالمئة)، كما أصبحت الصين والهند المستهلك الرئيس لأكثر من 90 بالمئة من صادرات المواد الخام الزراعية، و85 بالمئة من صادرات الوقود من أفريقيا، وفي ما يخص الصادرات الأفريقية إلى دول بريكس، فقد احتل الوقود المادة الأساس في السلع المصدرة إلى دول بريكس باستثناء روسيا، إذ بلغت حصتها قرابة 74.4 بالمئة من الصادرات الأفريقية، في حين احتلت الموارد الطبيعية 13.1 بالمئة، والسلع المصنعة نسبة 5.6 بالمئة، ومنتجات الطعام 3.6 بالمئة، وغيرها 3.3 بالمئة. أما في ما يتعلق بصادرات دول بريكس إلى أفريقيا، فقد استحوذت الصين على قرابة 54 بالمئة من صادرات بريكس إلى هذه القارة، في حين بلغت حصة الهند 17 بالمئة، وجنوب أفريقيا 13 بالمئة، والبرازيل 9 بالمئة، وروسيا 7 بالمئة. وقد احتلت البضائع المصنعة الأساس نسبة بلغت 73,8 بالمئة، في حين احتلت المنتجات الغذائية نسبة 14,6 بالمئة، وبهذا يتضح أن الوقود والسلع الأولية والموارد الطبيعية تعد من أبرز الصادرات الأفريقية إلى دول بريكس، ولا سيما إلى كل من الصين والهند، في حين تهيمن السلع المصنعة على صادرات دول بريكس إلى الدول الأفريقية.<sup>28</sup>

وفي مجال الاستثمار، شهدت القارة الأفريقية تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد احتلت دول بريكس مواقع متقدمة في قائمة الدول المستثمرة فيها، إذ ارتفعت استثمارات كل من الصين والهند والبرازيل من 18 بالمئة في العام 1995 - 1999 إلى 21 بالمئة في العام 2000 - 2008 من مجموع الاستثمارات الخارجية المباشرة في القارة الأفريقية، واستمرت جنوب أفريقيا في نمو استثماراتها في القارة الأفريقية من 1,4 مليار دولار في العام 2005 إلى 19,8 مليار دولار في العام 2015، وكانت معظم استثماراتها تذهب إلى كل من موريشيوس وموزمبيق وغانا وزيمبابوي وبوتسوانا فضلاً عن ناميبيا. ووفقاً لوزارة المالية الهندية فقد عدت كل من موريشيوس وموزمبيق من بين الدول العشر الأولى في الاستثمار الهندي في الخارج خلال العامين 2013 - 2014 و 2015 - 2016، كما بلغت معاهدات الاستثمار الثنائية لدول بريكس في القارة الأفريقية قرابة 78 بالمئة من مجموع المعاهدات الاستثمارية العالمية في العام 2015.<sup>29</sup>

➤ **مكاسب اتفاقيات بريكس--إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى:** مصالح مشتركة منتظرة من اتفاقيات بريكس-إفريقيا جنوب

الصحراء الكبرى نلخصها فيما يلي:

❖ يمكن للصادرات إذا ما اقترنت بالاستثمار في الهياكل الأساسية للاتصالات وفي التعليم والتدريب، أن تكون قوة دافعة للنمو وأن تساعد أشد البلدان فقراً على رفع مستوى إنتاجيتها . وأحد الشروط الأساسية لإطلاق إمكانات التجارة والاستثمار المتعلقة بخلق الوظائف في البلدان النامية إنما يتمثل في التحول إلى المصنوعات والخدمات الحديثة والتخلص من الاعتماد على تصدير السلع الأساسية الأولية. وتسعى الدول النامية إلى تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي كوسيلة للحصول على قاعدة إنتاجية.<sup>30</sup>

- ❖ تركيز دول بريكس على الاستثمار في البنية التحتية الجديدة في البلدان منخفضة الدخل مما يساهم في زيادة نسبة التزود بالكهرباء، تحسين خدمات الاتصالات وانخفاض سعرها تحسين البنية التحتية وهذا خلافا للجهات المانحة التقليدية التي تركز على الجوانب الاجتماعية.
- ❖ الاستثمارات في الطاقات المتجددة في إفريقيا جنوب الصحراء مكسب للتكتل وهذه المنطقة إذ يشكل سكانها نسبة كبيرة من الذين يعانون من الفقر المدقع في العالم، فتكون الاستفادة من طاقة نظيفة وأيضاً الاستفادة من عوائد تصديرها لدول بريكس.
- ❖ الموقع الجغرافي للمنطقة وقربها من دول التكتل مع توفر المسالك البحرية المؤدية إليها مكسب للمنطقة ويسهل نشوء استثمارات بأقل التكاليف، إضافة إلى تسويق منتجات بأسعار مقبولة.
- ❖ أشد البلدان فقراً يقع معظمها في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ضعف المدخرات في بلدان هذه المنطقة بالإمكان ملؤه من التدفقات المالية الدولية المتأتية من دول بريكس.
- ❖ اتساع حجم القوة العاملة في البلدان المنخفضة الدخل مقارنة بتوفر فرص العمل ستغويه قيام استثمارات وامتصاص نسبة البطالة بقيام مشاريع تنموية تعود بالفائدة على دول إفريقيا وكذلك على دول بريكس.
- ❖ ارتباط البلدان منخفضة الدخل بالأسواق الدولية فرصة لها لزيادة الصادرات وعقد اتفاقيات لزيادة الاستثمارات .
- ❖ ضمان أن تحقق البلدان النامية عائداً كبيراً من مواردها الطبيعية حيث تعد دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى غنية بمختلف الموارد الطبيعية وضعف استغلالها يرجع لقلة الإمكانيات لهذا تسعى دول بريكس للاستثمار في هذه المناطق وتحقيق المنفعة المتبادلة.
- ❖ خفض التعريفات الجمركية العالية على السلع الأساسية المصنعة والسلع الأساسية عند مستويات مقبولة من الأمور الأساسية المحفزة للنمو وبالتالي خفض نسب الفقر.
- ❖ التركيز على تطوير والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل الحصول على المعلومات وتسهيل فرص الاستثمار.
- ❖ مساعدة الشركات الوطنية على التكيف مع الظروف الجديدة ومواجهة المنافسة.
- ❖ باستطاعة الدول تقديم إعفاءات ضريبية أو تخفيضات وتسهيلات لجذب الاستثمارات مع دراسة لجذواها.

## VI- الخلاصة:

- "بريكس وإفريقيا... تنمية تكامل وتصنيع" هو عنوان للقيمة الخامسة لدول بريكس بمشاركة قادة مجموعة من الدول الإفريقية تناولت مجموعة من القضايا ونقاش حول الاستثمارات والاتفاقيات بين دول المجموعة ودول إفريقيا، عززت وشجعت توجيه التعاون نحو إفريقيا لتقاطع المصالح بين المنطقتين الأولى اقتصاد ناشئ سريع النمو منافس لأقوى الاقتصاديات في العالم يبحث عن موارد لتمويل الطلب وأسواق لتصريف منتجاته و بيئة مستقبلية لاستثماراته، أما المنطقة الثانية ذو اقتصاد نامي ضعيف يعاني من أكبر نسبة من أعداد الفقراء في العالم يبحث عن موارد مالية لاستغلال ثرواته وتحسين البنى التحتية، تمويل للتنمية ومنه محاولة انتشار أكبر عدد ممكن من برائن الفقر، فتح المجال أمام دول مجموعة بريكس ساهم بشكل فعال في ولو بنسبة ضئيلة في تحسين ظروف معيشة سكان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فمن خلال دراستنا نبرز النتائج التالية:
- ❖ ساهمت كل من الصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا بنسبة كبيرة في الاستثمارات الواردة إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
  - ❖ موقع دول تكتل بريكس بالنسبة لدول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعد مكسب كبير للمنطقة وضرورة توفر إرادة وتحسين الأرضية لخلق تعاود اقتصادي قوي بين المنطقتين.

❖ بريكس قوة اقتصادية منافسة لأقوى اقتصاديات العالم بتبنيها الجانب الإنساني سيكسبها أكبر سوق وأكبر مورد للطلب على احتياجاتها الصناعية، في المقابل تحقيق الهدف الأسمى وهو المساعدة في تحقيق نسب نمو إيجابية وتحسين ظروف معيشة سكان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

من أهم التوصيات التي يمكن أن ندرجها في هذا الصدد:

❖ بإمكان دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقليل أعداد الفقراء بالمنطقة إذا توفر لدى مسؤوليها الإدارة والقدرة على اتخاذ قرارات صائبة تصب في مصلحة سكان المنطقة دون هدر للموارد وإعطاء الامتيازات للدول ذات الاقتصاديات المتطورة لاستغلال ثروات المنطقة دون الاستفادة الحقيقية منها أو دون مقابل ملموس وواضح.

❖ على دول بريكس أن تضع نصب عينيها في سياستها الاقتصادية تجاه دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ضرورة الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهم هدف في التقليل من أعداد الفقراء في المنطقة، وبالتالي تحقيق المنفعة المشتركة.

## - الإحالات والمراجع :

<sup>1</sup> أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر، متوفر على الموقع:

<http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-1-no-poverty.html>

تاريخ الإطلاع: 2019/09/29 على الساعة 19:16

<sup>2</sup> حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، منظمة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، العدد رقم 5 سبتمبر 2010، ص 06.

<sup>3</sup> القضاء على الفقر: <https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/poverty/>: تاريخ الإطلاع: 2019/09/06 على الساعة: 12:34

<sup>4</sup> علاوي محمد حسن (2009-2010)، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، المجلد (7) العدد 07، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 109. المقال متاح على الموقع: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/758>

<sup>5</sup> وزارة التجارة، اتفاقيات التجارة، متوفر على الموقع: <https://www.commerce.gov.dz/ar/a-presentation-de-l-accord-d-association>

تاريخ الإطلاع: 2019/10/03 على الساعة 11:00

<sup>6</sup> سامي عفيفي حاتم (1991)، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، الدار المصرية اللبنانية، ص 286.

<sup>7</sup> حسين عمر (1998)، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر بين النظرية والتطبيق، مصر، دار الفكر العربي للنشر، ص 29.

<sup>8</sup> كامل البكري (1984)، التكامل الاقتصادي، الإسكندرية، مصر، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، ص 38

<sup>9</sup> موريس شيف وول، ألن وينت (2002)، التكامل الإقليمي والتنمية، القاهرة، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، مركز كومييت للتصميم الفني، ص 79.

<sup>10</sup> إكرام عبد الرحيم (2002)، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص 65.

<sup>11</sup> علي القزويني (2004)، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، طرابلس، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ص 260-261.

<sup>12</sup> نفس المرجع السابق، ص 261

<sup>13</sup> حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص 143-144.

<sup>14</sup> هشام خواجكية (1972)، التكتلات الاقتصادية الدولية، حلب، مديرية المطبوعات الجامعية، ص 293-295.

<sup>15</sup> BRICS Social Security Cooperation Framework, disponible sur le site : <https://www.issa.int/ar/topics/brics/introduction> 14/09/1019 a 13h30

<sup>16</sup> خالد المصري ومناف علوش (2016)، دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغيير بنية النظام الدولي "البريكس" نموذجاً، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38، العدد 3، سوريا، ص 454.

<sup>17</sup> نفس المرجع السابق، ص 454

<sup>18</sup> مصر وتجمع بريكس، الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر، متوفر على الموقع: <http://www.sis.gov.eg/section/125/11280?lang=ar> تاريخ الاطلاع: 2019/09/14 على الساعة 11.23

<sup>19</sup> محمود شحماط (سبتمبر 2017)، تجمع بريكس من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 51، جامعة باجي مختار عنابة، ص 56.

متوفر على الموقع: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/70736>

<sup>20</sup> - نفس المرجع السابق، ص 65.

<sup>21</sup> أهداف التنمية المستدامة: متاح على الموقع:

<http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-1-no-poverty.html>

تاريخ الإطلاع: 2019/09/29 على الساعة 19:16

<sup>22</sup> الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة: متوفر على الموقع:

<http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-17-partnerships-for-the-goals.html> تاريخ الاطلاع: 2019/09/14 على الساعة 10:28

<sup>23</sup> <https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/globalpartnerships/> أهداف التنمية المستدامة

<sup>24</sup> الخلاص من الفقر(2003)، الطبعة الأولى، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 91، مكتب العمل الدولي، جنيف، ص 94

<sup>25</sup> نفس المرجع السابق، ص 95

<sup>26</sup> تقرير التنمية البشرية 2013: تحضة الجنوب : تقدم بشري في عالم متنوع، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 59

<sup>27</sup> نفس المرجع السابق، ص 59.

<sup>28</sup> مهند عبد الواحد النداوي، بريكس في افريقيا: التوجهات الاقتصادية وآفاق المستقبل.مركز دراسات الوحدة العربية

تاريخ الاطلاع: 2019/09/13 على الساعة : 21.20 <https://caus.org.lb/ar/7567-2/>

<sup>29</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>30</sup> الخلاص من الفقر، مرجع سبق ذكره، ص 96.